AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

اداء المعارضة البرلمانية في ضل مبدأ الاستقرار القانوني

العراق انموذجا

The performance of the parliamentary opposition in light of the principle of legal stability

Iraq is a model

ا.م.د.ايات سلمان شهيب

كلية الحقوق/جامعة النهرين

Alsaadi - ayat@yahoo.com

الملخص :

ارتبط ظهور المعارضة البرلمانية منذ القدم بظهور السلطة السياسية وممارستها فهي ظاهره سياسيه مهمة وأساسية في الانظمة السياسية الحديثة وتعد المعارضة واحدة من الاليات المؤثرة على انعدام ميل الحكومة الى الاستبداد والانفراد بالسلطة , وبالتالي لا بد من وجود هذه المعارضة حتى تستقيم العملية الديمقراطية في البلد ومن ثم تحقيق مبد أ سيادة القانون والدي يشكل ركيزة لتحقيق الاستقرار القانوني في الدولة للوصول الى نظام قانون يعزز حقوق الانسان.

Abstract:

the emergence of the parliamentary opposition has been associated since antiquity with the emergence and exercise of political authority. It is an important and essential political phenomenon in modern political systems. The opposition is one of the mechanisms affecting the government's lack of tyranny and monopoly in power. Therefore, this opposition must exist until the democratic process in the country straightens and then achieves The principle of

the rule of law, which constitutes a pillar for achieving legal stability in the state, in order to reach a legal system that promotes human rights

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في بيان الاليات والأدوات السياسية التي تنتج عنها المعارضة البرلمانية , اذ من المعروف في النظم الديمقراطية البرلمانية الحقيقية وجود معارضة في مقابل حكومة لكي تقوم بتقويم اعمالها وقراراتها في حال انحرافها عن المبادئ الأساسية بل وحجب الثقة عنها في حال تسلطها وتماديها بالإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع .

الإشكالية :

ترد الإشكاليات حول هذا الموضوع في انه اذا لم تكن هناك معارضة برلمانية حقه فما هو الحل .؟ وكذلك اذا لم تكن فعالة بما يمكنها من ان تقف امام الحكومة في حالة تجاوزها صلاحياتها او تحاوزها الصالح العام على حساب الشعب . وكذلك متى تكون المعارضة البرلمانية تعمل لصالخ الشعب وليس لمصالحها الذاتية

هيكلية الدراسة :

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث وكالاتي :

1- المبحث الاول :مفهوم المعارضة البرلمانية .

2- المبحث الثاني :تطور المعارضة البرلمانية.

المبحث الاول : مفهوم المعارضة البرلمانية

The concept of parliamentary romance

يجب التعريف على ماهية المعارضة قبل الدخول في تفاصيل المعارضة البرلمانية وتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما مفهوم المعارضة البرلمانية واهميتها والمطلب الاخر خصائص المعارضة البرلمانية اهدافها واليات عملها .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المطلب الأول : مفهوم المعارضة البرلمانية وأهميتها

المعارضة مفهوم يستعمل في العلوم السياسية والقانون الدستوري للدلالة على الاحزاب والجماعات السياسية التي تسعى للوصول الى الحكم محاولة المساهمة في صنع القرار من جهة و تقييم برامج الحكومة حتى تحصل على الدعم الشعبي والفوز بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية من جهة اخرى.

من اجل بيان مفهوم المعارضة البرلمانية سوف نقسم المطلب الى فرعين هما تعريف المعارضة لغة واصطلاحا والفرع الثاني اهميتها.

الفرع الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي للمعارضة البرلمانية

❖ **المعارضة لغة.**

ان كلمه المعارضة مشتقه من الاصل اللغوي للفعل عارض ويعرض الذي نجد فيه عرض شيء اي مقابل مقابله ،و فلان يعارضني اي يبادرني او يناقشني وتعني الاثبات بالمقابل فلدلاله لمعنى المعارضة اللغويه هي المقابله اي روح التحدي[1] ، وقيل (عرض) اظهر وابدى واعترض صد وعرض به[2] المعارضة تعني مقابله الخبر بالخبر والشيء بالشيء لها مدلولات عده:

1- تعني كلمه المعارضة الاختلاف اي يعارض ويختلف مع شيء يخالفه ،أي عارض احدهما الاخر ،واختلف فلان في الرأي يعارض رجلا [3].

2- تعني كلمه معارضه مصدر عارض (عارض فيه)[4].

3- تعني كلمه المعارضة (التنافس) قولهم فلان يعارض فلان اي ينافسه[5] ، وجاءت كلمه المعارضة في اللغة الانكليزية من (opposition) وتعني المعارضة ومصادرها (oppose)اي عارض ومصدره للفعل المتعدي ، ومنه اشتقت لفظ كلمه (opposite)تعني النقيض او العكس فالمفهوم اللغوي لا يحدد كل ما يحيط بالمعارضة اي المعارضة الحقيقيه لا تقف ضد الحكومة فحسب بل انها تسعى للوصول الى السلطة[6].

---

[1]- مختار الصحاح محمد ابن ابي بكر بن عبد القادر الرازي مختار الصحاح دار الكتب العربي بيروت 1982 ص 424.
[2]- يوسف معلوف، منجد اللغه ،دار السلام للنشر ،الطبعة الخامسة والثلاثون، طهران،1996 ،ص 498.
[3]- يوسف معلوف ،المنجد في اللغة العربية ، دار الشرق طبعه 2 ،بيروت 2021 ،ص 966.
[4]- احمد مختار عمر، اللغة العربية المعاصرة ،علم الكتاب، القاهرة 2008 ،ص 484.
[5]-) عبد الحكيم عبد الجليل المغشي، ازمه المعارضة في النظم السياسي المعاصرة ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2012 ،ص24.
[6]- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة ،دار العربي للنشر والتوزيع ،القاهره 1979، ص996.

❖ **المعارضة اصطلاحا .**

ليس من السهل اعطاء مفهوم المعارضة بشكل دقيق كونها تتصل بمختلف الجوانب السياسية و الاجتماعيه ، ولانها تعد من المفاهيم الحديثه في علم السياسة حيث يعرف (روبرت دال) المعارضة تعريفا بسيطا فمثلا (أ) هو الطرف الذي يمارس السلطة ويقرر سياسة الدولة و(ب) في هذه الاصطلاح هو المقصود بالمعارضة[1]، ولكن الباحثين اعطوا مفاهيم متعددة ومختلفة لمفهوم المعارضة ،وهي مفاهيم تختلف من طرف لأخر حسب الاطار السياسي وتبعا لتقدم نظام الحكم التابع للدولة[2] ، لذلك نجد ان هناك تنوعا وتعددا في تعاريف المعارضة السياسية لدى الباحثين

فقد عرف الدكتور عبد الوهاب الكيالي المعارضة في الموسوعة السياسية بانها :- الاشخاص والجماعات والاحزاب التي تكون معاديه كليا او جزئيا لسياسة الحكومة[3] ،وقد ذهب احد الباحثين الى اعطاء بعدين للمعارضة :-

1- المعنى الشكلي او العضوي:- وهي الجهات التي مهمتها مراقبه اداء الحكومة وايجاد الاخطاء والاستعداد لوضع حلول بدلها وهذا يعني تولى السلطة للمعارضة في عقب انتخابات جديده

2- المعنى الموضوعي او المادي :- وهو النشاط الذي يمثل عمل مراقبة الحكومة وايجاد الاخطاء والاستعداد لوضع حلول بدلها ، فكل مواطن له الحق في المشاركة بالمعارضة السياسية عن طريق عدة اليات من ضمنها الاحزاب والتجمعات ،فالمعارضة التي تكون من قبل المواطنين بالمعنى المادي لا يوجد جدوى منها ، الا اذا كانت عن طريق بعض الاليات مثل الاحزاب السياسية والتنظيمات والتجمعات[4].

وعرفها دكتور اسماعيل الشطي بانها :- حزب يمتلك برنامج حكومي ولم يفز بالاغلبيه في البرلمان ،وظل اسعى الى كشف اخطاء الحزب الذي فاز بالأغلبية وعيوبه عن طريق ادوات دستوريه لكي يكسب الكثير من المناصرين له و لحزبه[5].

وعرفها ايضا عصام سليمان و هو العمل المتمثل بالقوى السياسية الذي هو مقابل من هو موجود بالسلطة[6].

وبينما يعرفها الدكتور احمد سعيفان بانها تستعمل كلمه المعارضة للإشارة على الاحزاب والمجموعات السياسية التي تتصارع من اجل الوصول الى سلطة الحكم ،اي تمارس المعارضة عملها بشكل طبيعي

---

[1]- Robert A. Dahl,polyarch ; participation and opposition,Now Haven , CT ;Yale university ,1970 ,p.203.

[2]- جابر قميحه ، المعارضه في الاسلام بين النظريه والتطبيق، الدار المصريه اللبنانيه ،الطبعه الاولى ،القاهره 1998 ،ص51

[3]- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعه السياسيه ،دار الهدى للنشر والتوزيع بيروت ،الطبعه الاولى 1994، ص 231

[4]- عبد الحكيم عبد الجليل ،محمد فايد المغني المغيشي ،المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي الوضعي،مفهومها ،اهميتها ،واقعها ، دراسه مقارنه ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندريه 2006 ،ص 23.

[5]- اسماعيل الشطي ،عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطه في الوطن العربي، ازمه المعارضة السياسيه العربيه ،يصدرها مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت الطبعه الاولى ،2001 ،ص 113 – 114.

[6]- عصام سليمان ،مدخل المعارضة الى علم السياسه ،دار النضال للطباعه ،بيروت الطبعه الثانيه 1989، ص 257.

في اطار قانوني، وتنمو احيانا خارج النظام السياسي لتقوم بعملها بعيدا عن البرلمان لرفضها قواعد التطرف السياسي، ان تمييز المعارضة في الانظمة الديمقراطية بالنقد والمشاركة والرقابة على العمل الحكومي داخل المجلس النيابي ولها حق التعديل على اي قانون في الدستور[1].

وتطرق اليها ايضا الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور الى انها المجموعات والاحزاب التي تعارض النظام السياسي او انها تنبذ العنف المسلح و لجأت الى هذا الاسلوب في اطار التداول السلمي والتحول الديمقراطي .

وبعض الأنظمة السياسية الدكتاتورية تعد اسلوب المعارضة و لو كان جزئيا تمثل خطرا على امنها ، لذلك تلجا قمعها وحظرها من العمل السياسي[2]. سياسيه و عرف المعارضة السياسية بانها مجموعه افراد يختلفون مع الحكومة على اسس ثابته و طويله الامد[3] . ومن هنا يتضح ان مفهوم المعارضة رغم تعدد معاني الا انه يبقى محصورة ضمن هذا المعنى وهو يمثل نقد بناء في عمليه بناء الدولة والنظام وتصحيح الاخطاء وتقويم الاحزاب القائمة على السلطة وقبول الرأي الاخر[4]. او ممارسه طبيعية في الحياه السياسية يحدث بين طرفين الاول يمثل الأغلبية السياسية والثاني يمثل اقليها وهي التي تقوم بالمعارضة[5]. او العمل المتواصل في مراقبه اداء الحكومة و توعيه الرأي العام على امور عديده منها موقفه وما يجب عليه لحمايه حقوق المواطن ما قد تسببه له الحكومة التسلطية في غفله منه[6].

الفرع الثاني: اهمية المعارضة البرلمانية .

ان اهمية المعارضة السياسية تلعب دورا مهما على انها مظهر من مظاهر التعددية من جهة وتراقب ممارسات السلطة التشريعية الصلاحيات المخولة لها عن طريق الدستور من جهة اخرى على الرغم من اختلاف اشكال النظم السياسي والحزبي واختلاف المجتمعات ايضا فان الباحثين يتفقون حول اهميه وجود المعارضة البرلمانية داخل النظام السياسي المعاصر. ومن خلال وذلك تكمن اهميه المعارضة في:

[1]- احمد سعيفان ،قاموس المصطلحات السياسيه والدستوريه، مكتبة لبنان ، بيروت 2004 ،ص 339 و 228.
[2]- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعه المصطلحات السياسيه والفلسفيه الدوليه ، الطبعه الاولى ،بيروت –لبنان، دار النهضه العربيه 2008، ص 580
[3]- احمد عطيه الله السعيدي ،المعجم السياسي الحديث، مطبعه بلا بيروت شركه باجه المعروفه السنه بلاغ صفحه 290
[4]- اشرف مصطفى توفيق المعارضة مصدر سابق ذكره صفحه 24 – 25.
[5]- احمد الغوطي ،حكم المعارضة واقامه الاحزاب السياسيه في الاسلام ، دار النفائس ، الطبعه الاولى ،عمان 1992 ، ص 5
[6]- فاضل الصفار ،الحريه السياسيه دراسه مقارنه في المعالم والضمانات ،دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر، الطبعه الاولى ، بيروت ،2008 ،ص 244.

1- المعارضة البرلمانية تحاربه ظاهرة الفساد لأنها تفعل الدور الرقابي ومحاسبه المسؤولين وتحاول التحقيق والتحري من الحوادث التي تثير الشبهة، كل هذا يقلص ظاهرة الفساد السياسي، وفي حاله اضمحلال دورها في الرقابة والمحاسبة تزيل الظاهرة الفساد[1].

2- ان وجود المعارضة البرلمانية هي احد الوسائل المهمة للتصدي لأي استبداد للحكومة فعند غياب المعارضة يميل الحكم الى الاستبداد بالأداء ،عند غياب الرأي الاخر اي المعارضة من الساحة السياسية عندئذ تقع الاخطاء لعدم وجود رقابه للعمل الحكومي[2].

3- تتوقف قوه النظام السياسي على قوه التأثير المعارضة وحده استجابة النظام وحرصه على وجود معارضه لتفعيل عملها ودور الرقابة في ظل الأنظمة الديمقراطية المتقدمة [3]

4- ان قوات المعارضة داخل انظمه الحكم تعطي حرية اكبر المشاركة في السلطة وعدم الاحتكار من قبل النخب الحاكمة اي تعمل على ازاله الصراعات الى الديمقراطي ليست حكم الأغلبية فقط وانما للمعارضة الاقليات[4] .

5- تتضح اهميه المعارض الحقيقية في انها ترفض الأحادية والشمولية وتعمل على بناء دوله ذات مؤسسات رصيد في الأنظمة المتطورة سته لقوتين[5].

6- من الوسائل التي تدخل بها المعارضة البرلمانية حق السؤال حق التعديل حق المشاركة في لجان التحقيق حق المراقبة وغيرها[6]

7- عند المعارض على اهميه في رفض اي سلطه غير شرعيه او معالجه تعديل الوسيلة للوصول الى تلك السلطة مما يجعل لها اهميه في تحقيق الوصول للسلطة بطريقه شرعيه المعارضة والسلطة واحد يكمل الاخر فلولاها لأصبحت السلطة غير محدودة والجميع يخضع لها[7].

8- ان المعارضة تكون حاله صحيه للدولة وعدمها يعد حاله غير صحيه وخطيره تؤدي الى انحراف السلطات شرعيه والتنفيذية[8].

---

[1]- حافظ علوان حمادي ،المعارضة السياسية دراسه تحليليه لشروطها وظائفها' مجله العلوم السياسية ،جامعه جيهان ،السليمانيه ،المجلد الاول ،العدد الثاني 2018، ص 173 - 170.

[2]- حميد التميمي دور المعارضة البرلمانيه في ظل الدستور 2011 الموقع الالكتروني المنهل بحث منشور 2012 تم الاطلاع بتاريخ 9-10-2019 على الرابط الاتي http://plitfrm.alamanal.com /fi/es/2/78101

[3]- حافظ علوان حمادي مصدر سبق ذكره صفحه 174 الى صفحه 176

[4]- حسين علوان البيح ،الديمقراطيه واشكاليه التعاقب على السلطة ،في مجموعه الباحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،الطبعه الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2000، ص 156

[5]- سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها ،مؤسسه موكرياني للبحوث والنشر، دهوك طبعه الاولي 2011، ص32

[6]-. افين خالد عبد الرحمن، المجلس القانوني لعضويه البرلمان دراسه مقارنه ،المركز العربي ،القاهره ،ط1، 2017 ص 464 - 466

[7]- جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ترجمه عباس حكيم ،ط1، دمشق ،1994 ص 99.

[8]- زارا مستو ،اهميه المعارضة في النظام السياسي ،الحوار المتمدن العدد 3361 ، 8-3-2012 شبكه المعلومات الدوليه http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298161&r=0

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ومن هنا يتبين لنا دور المعارضة البرلمانية ومدى تأثيرها على محاربه الفساد والرقابة على عمل الحكومة وعدم الاحتكار قبل الأغلبية داخل المجلس النيابي في دورانها من المعارضة السياسية مراعاه مقومات المعارضة وتسير دورها في بناء تجربه ديمقراطية.

المطلب الثاني : خصائص المعارضة البرلمانية واهدافها واليات عملها

خصائص المعارضة البرلمانية تختلف باختلاف النظام السياسي ان لكل نظام خصائص معينه يكفلها الدستور وان الاحزاب التي تقصر في الانتخابات تقوم بدور فعال في معارضه النظام ويؤدي دورها في المراقبة والاشراف على الادوار الحكومية وهنا سنتطرق الى اهميه خصائص المعارضة البرلمانية بالفرع الاول والفرع الثاني اهدافها والفرع الثالث اليات عملها.

الفرع الأول : خصائص المعارضة البرلمانية

1- ان وجود المعارضة البرلمانية مشروط بوجود شرعيه دستوريه وقانونيه يعطى لها صفة رسميه بعملها[1] .

2- تعد المعارضة البرلمانية واحدة من اهم مزايا الديمقراطية في النظام السياسي الذي يتخذ من الديمقراطية مسارا له وذلك لأهمية فاعلية المعارضة في المراقبة وتصحيح الانحراف في الاداء الحكومي[2].

3- تؤدي المعارضة البرلمانية دورا فاعلا في تعزيز القدرة على ممارسه دورها الاشرافي والرقابة ويمكن ايضا اعطاء المزيد من الفرص للتأثير على جدول اعمال البرلمان والمشاركه والضغط السياسي لتحقيق المطالب.

4- من خصائص المعارضة البرلمانية انها تقدم افكارا ومقترحات وسياسات مختلفة عن تلك التي تقدمها الحكومة ، لذلك فالمعارضة الناشطه غير المساندة للحكومة هي تعد ركيزة اساسيه في النظام الديمقراطي وتقدم البدائل للنظام الموجود في السلطة وتكون تلك البدائل ذات مصداقية ومن يصبح وجودها فاعلا في صياغه وتعديل وتحسين الاداء تشريعي للنظام[3].

5- يعد البرلمان مكان مميزا لعمل المعارضة لما يقدمه لها من تمثيل ومشاركة عن طريق الاحزاب

[1]- حسان محمد شفيق العاني ،الانظمه السياسية والدستوريه المقارنه مطبعه التعليم العالي ،جامعه بغداد 1986، ص 365 - 368
[2]- سالم رضوان الموسوي ،مفهوم المعارضة النيابية ،الموقع الالكتروني اراء وافكار العدد 4489 ،2019 .
[3]-. حسان محمد توفيق العاني ،الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ،مصدر سبق ذكره 365 - 366

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

6- يعد عمل المعارضة البرلمانية متارجحا ويتناوب عكسيا مع قوه تماسكها ومدى تنظيمها فعندما تكون المعارضة غير منظمه غير متماسكه يكون اداؤها وعملها ضعيفا جدا وعندما تكون المعارضة منظمة ومتماسكة يكون اداؤها قويا وعملها ناجحا يحقق الهدف الصحيح لتصحيح مسار الدولة[1] .

ان العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية علاقه اساسها الفصل بين السلطتين ومن ثم الدور الهام للمعارضة مراقبه هذا الاداء ولكل معارضة نواب يقدرون عظم مسؤوليه هذا الدور اذ ان الفصل بين السلطات لم يعد بين الحكومة والبرلمان بال بين الاحزاب الاغلبية الذين يهيمنون على البرلمان واحزاب الاقلية المعارضة[2] .

الفرع الثاني : اهداف المعارضة البرلمانية

ان المعارضة البرلمانية تعمل على تطبيق الخطط والبرامج الحكومية و تطرح البدائل لتحقيق الاهداف المطلوبة ، ومن هنا ان نشير الى اهم اهداف المعارضة البرلمانية كونها المحرك الفاعل للنظام البرلماني:-

1- اهم وظائف المعارضة وتنظيم الاحزاب الهدف من المعارضة هو الوصول للسلطة وهذا يحتاج الى تنظيم حزبي اذ لا يمكن توجيه نقد بناء للحكومة ألا شريطة ان يكون هذا النقد لا يمس هيبة الدولة ويكون مصحوبا بالمعالجات البديلة في حال وصول هذا الحزب الى السلطة ،من هنا يعد تنظيم العمل الحزبي من اهم الوظائف المعارضة[3] .

2- تعزيز الاستقرار والشرعية والمساءلة ومراقبه انشطه الحكومة والسلطة الادارية والإشراف عليها وتمثل المعارضة ايضا احتماليه التغيير السياسي بالوسائل الديمقراطية ،وتساهم في التعددية السياسية الحقيقية من خلال مشاركتها الفعلية في الحياة البرلمانية وتمكين المواطن من الحصول على خيارات حقيقية في وقت الانتخابات[4].

3- تعد المعارضة البرلمانية ضامنا قانونيا لحريات العامه ،عن طريق احزابها التي تحمل تحب مبادئ وقيم وافكار سياسيه واجتماعيه هي عامل مهم في الحياة السياسية لخلق برلمان ذي وعي ثقافي[5] .

4- للمعارضة البرلمانية استراتيجيات ووسائل تسعى الى تحقيقها عن طريق الاهداف الطويلة المدى والقصيرة المدى الا ان الاخيرة تعتمد على اختيار الاستراتيجية المصالح والجماعات على حساب

---

[1]- خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية ،مجله دراسات دوليه ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليه، 2014 العدد 57 ص 72

[2]- عماد صلاح عبد الرزاق ،الفساد والاصلاح السياسي ،رساله ماجستير غير منشوره ،كليه العلوم السياسية جامعه ،بغداد 2000 ،ص 207 .

[3]- Roben myttenaere,0p.cit,p18

[4]- عصام سليمان ،مدخل الى العلوم السياسية ،دار النهضه العربي، القاهره ،1966 ،ص 260 - 261

[5]- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة ،مصدر سبق ذكره ص 37

الاهداف الطويلة المدى، ان الاهداف هي الغاية التي تسعى المعارضة الى تحقيقها من خلال دورها في تغيير السلوك الحكومة[1].

5- معالجه برامج الحكومة وقراراتها واجراءاتها ومشاريعها عن كتب وتقديم البدائل من خلال تطوير برامجها الخاصة وقت الراحة الحلول البديلة للوصول الى افضل المستويات والنتائج بالبرامج الحكوميه[2] .

6- تعمل المعارضة على توجيه الرأي العام بالاتجاه صحيح حيث تقوم بتنبيه الرأي العام على اخطاء الحكومة ومواضع الخطأ والنهج السياسي الخاطئ الذي تسير عليه لان الاحزاب التي تسيطر على السلطة ،من الطبيعي ان تظهر النتائج الايجابية لعملها وتخفي السلبيات لبرامجها واداها والحكومي ، ومن هنا يبرز دور المعارضة المهم في توجيه الرأي العام نحو تلك الاخطاء لتصليحها وتقويمها[3].

7- تعمل المعارضة على تحجيم المصالح الشخصيه التي لا تصب فيها مصلحه البلاد و عدم النهوض بالواقع الرديء الى الواقع الجيد لخدمة الوطن والمواطن ومساندة جميع القرارات الايجابية التي تصب في مصلحه الصالح لعام[4].

8- ان وجود المعارضة البرلمانية احد الوسائل المهمه للتصدي الى استبداد الحكومة ،فعند غياب المعارضة يميل الحكم الى الاستبداد بارئه ويغيب الرأي الاخر ،أي (المعارضة البرلمانية) من الساحة السياسية لعدم وجود رقابه على العمل الحكومي، و يصبح من الضروري ان يكون دور فاعل للمعارضة لتعديل مسار الحكومة ،الرجوع بها على الطريق الصحيح .

9- ان المعارضة البرلمانية تعد حلقه وصل او رابطة وثيقة بين الحكومة والمواطن، اذ تقوم بنقل متطلبات المواطنين الى تلك الحكومة وهذا لا يمكن ان يكون الا عن طريق الاحزاب المنظمة، فالمواطنين وحدهم لا يمكنهم التاثير على الحكومة[5] .

11- لا يقتصر دور المعارضة على مراقبه و معالجه اخطاء الحكومة بل يتعدى اكثر من ذلك، فيمكن للمعارضة البرلمانية ان تقديم حكومة بديلة وهذا يحتاج الى معارضه ذات تنظيم جماهيري عالية المستوى، والى شخصيات معارضه ذات ثقافة سياسية تحمل برنامج كفؤة محل الحكومة المستبدلة ويطلق عليها مصطلح(حكومة الظل)[6].

---

[1]- وصال نجيب، احمد عدنان، العلاقه بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية ،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجيه، بغداد ، ص 41

[2]-European conference of presidents of parliament,op,cit,p3.

[3]- عصام سليمان، مدخل الى العلوم السياسية ،مصدر سبق ذكره ،ص 260

[4]- فراس الجوراني، المعارضة السياسية بين المصالح العامه والمصالح الشخصيه ،الموقع الالكتروني وكاله الانباء براثا، العدد بلا ، 2019 .

[5]-محمود خيري عيسى ، النظم السياسية المقارنه ،مكتبه الانجلو المصريه ،القاهره 1963،ص55

[6]- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعه السياسية ج 2 ،ط 2 ،المؤسسه العربيه للدراسات والنشر، بيروت 1991 ص 569

Al-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الفرع الثالث : الية عمل المعارضة البرلمانية

ان وجود نظام سياسي ديمقراطي متعلق بوجود الاحزاب السياسية اذ يمكن تصور نظام ديمقراطي من دون احزاب سياسيه، تتمتع بكافه صلاحياتها وممارسه نشاطاتها وبكل حرية تحت حماية دستورية والقانونية وهذا ما يساعدها على اداء عملها في مراقبة عمل الحكومة و توجيه النقد[1] ، يسمح لها بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام السياسي على وفق الاليات عملها المعتمده دستوريا وغالبا ما تمارس هذا النمط من المعارضة داخل اروقه البرلمان كونها مؤسسه قانونيه وتشريعيه وهنا تستطيع المعارضة تمثل نفسها و انطلاقا من اهميه عمل المعارضة عمدة الدول الديمقراطيه على سن قوانين تنظم دورها[2] ،

لذلك يمكن ان نحدد الاليات القانونية التي تلجا اليها المعارضة البرلمانية في علاقتها مع الحكومة بالاتي:-

1- **السؤال** :يعني الاستفسار او الاستبيان في مساله ما ، وهي من اهم الوسائل الرقابية للاعضاء في مجلس النواب ويكون السؤال من اجل الاطلاع اولكشف نيه الوزراء في الحكومة حيال قيامهم بعمل معين ويكون مشروطا بعدم الحاق ضرر بالمصلحة العامة، ولا يتخالف مع القوانين الدستورية، بمعنى ان السؤال غير مرتبط بمصلحه النائب الشخصية[3] ، وقد يكون السؤال مكتوبا او شفويا ويرى البعض ان النوع الاول غرضه الحصول على المعلومات ،اما النوع الثاني الغرض منه احراج المسؤول الحكومي الموجه له ،ويرفض البعض اعتبار السؤال وسيله من وسائل الرقابة البرلمانية لان البرلمان لا يستطيع اتخاذ اي قرار عقب مناقشة السؤال ولا يتعدى السؤال الشفهي[4]، عادة كل من عضو البرلمان مقدم السؤال والطرف الخاضع للرقابة من الحكومة أي لا يترتب على السؤال دخول شخص ثالث في النقاش[5].

2- **الاستجواب** : وهي وسيله رقابية تعد الاكثر فاعلية لمواجهة ومحاسبه الحكومة لذلك في الاستجواب يختلف عن السؤال اي لا يحمل في طياته معنى الاستفهام الاستفسار، لانه يحمل تهاما للحكومة او احد اعضائها ،في امر يتعلق بالشأن العام وأعطت النظم البرلمانية الاستجواب اهميه خاصة، وله في جدول الاعمال الاولوية ويشترط ان يكون مكتوبا وواضحا ويتضمن تقصيرا للحكومة او الوزير و يمس الصالح العام اذا لم يقتنع المستجوب بالرد فيمكن ان تسحب الثقة بعد تقديم اسباب عدم القناعه ، لذلك ما ان تقتنع بما ادلته الحكومة او لا تقتنع وبعده يصدر القرار اما بانتهاء الاستجواب او علان صحته.

---

[1]- حميد النعيمي ،دور المعارضة البرلمانية على ظل دستور 2012 ،المواقع الالكتروني المناهل العدد بلا 2011.
[2]- سربست مصطفى، المعارضة السياسية، والضمانات و الدستوريه ،مصدر سابق ص 32- 38
[3] - وصال نجيب احمد عدنان ,العلاقه الحكومية والمعارضة في الدول العربيه ،مصدر سبق ذكره ص 186 - 162
[4]- عبد الله بوقفه، اليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومه ،الجزائر، 2002 ص 422
[5]- ماجد النعمه عيدان ،دور المعارضة البرلمانية في بناء الدولة (تحليل وتقييم) ،مجله كليه القانون للعلوم القانونيه والسياسية ،جامعه كركوك ،العدد 5 2016، ص11

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

3- **اللجان التحقيقية** : للمعارضة حق محاسبه الحكومة وطلب تشكيل لجنه من اعضاء البرلمان لتقصي الحقائق اللازمة بمختلف الامور السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية في الدولة ومعالجه وكشف السلبيات و عمل لجان التحقيق اكثر مصداقيه و اخلاص ، ان التحقيق البرلماني يوصل الى معلومات مباشرة على العكس الوسائل الاخرى كالاستجواب والسؤال ، فتاتي المعلومات ادق عن طريق التحقيق اذ يتم فيها الاستعانة بالشهود لجمع معلومات اضافيه من خلال الموظفين الرسميين ليمكن اعداد التقرير النهائي بعد انتهاء التحقيقات ،وتقوم اللجان التحقيقية بتقديم تفاصيل كامله الى المجلس النيابي لاتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبه[1].

4- **الرقابة القضائيه**: وتعني وضع القوانين والقواعد التي تحدد عمل السلطة الحاكمة التي تطبقها الهيئات القانونية والقضائية بحيث يمكن لتلك المؤسسات القانونية ان تقوم بدورها الرقابي على جميع الهيئات الادارية والسياسية وهذا الدور الرقابي يكون على قسمين:-

أ-1 مراقبه جميع اعمال السلطة التنفيذية ومنعها من الاستبداد في الإدارة بتطبيق او تنفيذ القوانين التي شرعها البرلمان.

2- مراقبة تطبيق الدستور بمعنى منع أي خرق للدستور او انتهاك لمواده[2].

ومما تقدم نلاحظ المعارضة البرلمانية لا تقوم الا على ارضيه خصبه و عوامل تساعد على النهوض بها في الانظمة الديمقراطية من خلال تبني مجموعه من النواب داخل البرلمان وقيامهم بعمل المعارضة مراقبة الاداء الحكومي وتقويمه وهذا يعد من اهم الاعمال التي تقوم بها.

المبحث الثاني : تطور المعارضة البرلمانية في العراق

The evolution of the parliamentary opposition in Iraq

لمعرفه دور المعارضة البرلمانية في في العهد الملكي العراقي يجب التطرق الى طبيعة البناء الدستوري والقانوني التي رافقت الحياة النيابية في تلك المرحلة و مدى فعالية المعارضة البرلمانية في المجلس النيابي وما هي المؤثرات التي ساهمت في تعطيل دورها ودور التحول الديمقراطي في العراق وما اليات التحول وكيف اثرت هذه العوامل على العمل الرقابي المتمثل في المعارضة البرلمانية في

[1]- عمر هاشم ربيع ،الرقابه البرلمانية في النظم السياسية ،الدراسه في تجربه مجلس الشعب المصري ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه ،القاهره، 2002 ص 18، ص 82

[2] - موريس ديفرجيه، النظم السياسية ،ترجمه احمد حسين عباس ،مراجعه ضياء الدين صلاح ،سلسله الالف كتاب 282 القاهره، مؤسسه كامل مهدي للطباعه والنشر، بلا سنه ص 61-62

Al-Mostansiriyah journal for arab and international studies

العراق وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطالبين وكما يأتي الاول نشاه وتطور المعارضة البرلمانية في ظل الحكم الملكي والثاني في ظل الحكم الجمهوري حتى2003 .

المطلب الأول : نشاه وتطور المعارضة البرلمانية في ظل الحكم الملكي

اولا: طبيعة البناء الدستوري والقانوني للحكم الملكي واثره في تطور المعارضة البرلمانية حتى عام 1958:

طلب مجلس الوزراء العراقي المناداة بالأمير فيصل الاول ملك على العراق وذلك في يوم 11 تموز 1921 وكان ذلك بشرط ان تكون طبيعه الحكم دستورية ونيابية وتكون ديمقراطية مقيده بالقانون[1] ،وهذا القرار ابلغ به المندوب السامي الذي اقترح على لحكومة ان يكون ذلك في اجراء استفتاء عام لمعرفه رأي الشعب في اختيار الملك ،وتم الاستفتاء وحصل الملك على نسبه عاليه وصلت الى 96% من الاصوات[2]، توج الملك فيصل الاول ملك على العراق في 23 اب 1921 في احتفال رسمي حضره كبار الموظفين وشخصيات بريطانيه رفيعة المستوى و تم قراءه المرسوم وتنصيب الملك فيصل الاول ملك على العراق والقى الملك خطابا قائلا :- الا وان اول عمل اقوم به مباشره الانتخابات وجمع المجلس التاسيسي ولتعلم ألامه ان مجلسها هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومة الديمقراطيه[3] .

وبعد ان احال المجلس التاسيسي لائحة القوانين الاساس الى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تمت المصادقه على اول دستور عراقي سنه 1925 لنشرها بعد موافقه الملك فيصل الاول في 21 اذار 1925 ليصبح اول دستور ملكى في ذلك الوقت[4]، وقد خضع هذا الدستور الى ثلاثه تعديلات مهمه ما بين المده من 1925 الى 1958 وكان التعديل الاول في 29 تموز 1925 وكان تعديلا بسيطا على الماده 118 ، وقد جرى التعديل الثاني في 27 تشرين الاول عام 1934 وكان في عهد الوصي عبد الاله وقد شمل حقوق الملك وكذلك يشمل تعديل الماده 50 بالحذف والإضافة وأعاده الصياغة ، اما التعديل الذي جرى في 10 ايار عام 1958 وفيه اجاز لملك العراق انشاء تحاد مع الدول العربية واحدة او اكثر[5]. واما بالنسبة للمجلس النيابي فقد شهد 16 مجلسا نيابيا عراقيا في تلك المرحله وسنذكر اهم المراحل التي لعبت بها المعارضة دورا أساسيا.

- مرحله من 1925 الى 1928:

[1]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، اج 1، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2008 ص 44
[2]- جرالدي غوري ،ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمه سليم طه التكريتي ،بغداد 1983 ص 24
[3]- نقلا عن محمد مهدي البصير، تاريخ القضايا العراقيه ،ج2 ،بغداد 1923 ص 362
[4]- بشرى حسين الزويني ، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق بعد 2003،دار مكتبة البصائر،بيروت ،2016،ص51
[5]- ينظر الدستور العراقي و فرصه التعديل المنظمه العراقيه لحقوق الانسان العراق 2007 صفحه 13 الى صفحه 15

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

فازت المعارضة البرلمانية في بعض المقاعد النيابية وكان على راسها ياسين الهاشمي ورشيد عائله الجيلاني التابعين الى حزب الشعب وسطاء المعارضون الوقوف بقوه بوجه الأغلبية النيابية وكشف مخططاتهم واساليبهم التي تتبعها الحكومة ولم تستطع الحكومة ترفض مقترحات المعارضة ولا معها انذاك[1]

- مرحله من 1928 الى 1930:

قررت وزاره السعدون الثالثة وفق الإرادة الملكية في 18 كانون الثاني الى عام 1928 فض المجلس النيابي لسببين الاول عدم وجود الاحزاب داخل المجلس النيابي مما يضعف قوة المجلس وثانيا عدم وجود التعاون بين السلطة التنفيذيه والسلطة التشريعية وبعدها صدرت تعليمات وزاره الداخليه في 22 كانون الثاني عام 1928 للشروع في اجراء انتخابات جديده كما دخلت الاحزاب السياسية وشاركت في الانتخابات هذا وقد تصدرت الاحزاب المعارضة بحزبينن (حزب الاستقلال ،وحزب الشعب المعارض) واستطاعت ان تحفز الشعب لاستعمال حقه والمطالبة به[2] .

- مرحله من 1932 الى 1934 :

شكل ناجي شوكت الوزارة الجديدة على اثر استقالت وزارة نوري سعيد في 27 تشرين الاول 1932 ،وحل المجلس النيابي الذي جاء به نوري السعيد و قد ابرمت معاهده 1932 وظهر في مجلس النواب وخارجي معارضه شديدة وتبني هذه المعارضة حزب الاخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي و الى جانبه الحزب الوطني العراقي برئاسه جعفرابو التمن وحزب العهد العراقي الذي لعب دورا مهما في التاثير على الرأي العام مما ادى الى مقاطعه الانتخابات انذاك[3].

- المرحلة من 1935 الى 1937:

سيطرة حزب الاخفاء الوطني المعارض برئاسة ياسين الهاشمي بأغلبيه المقاعد النيابية[4] ،وفي 29 نيسان 1935 اعلن الحزب على وقف جلساته وتعطيل اعماله وذلك بسبب التطورات السياسية في اواخر الثلاثينات، و حدوث انقلاب عسكري في العراق سنه 1936 ادى الى سقوط حكومة ياسين الهاشمي [5].

- مرحله من 1948 الى 1952 :

[1]- زيد عدنان ناجي، اقليات العراق في العهد الملكي ،ط1، الرافدين ، لبنان 2015 ص 110
[2]- عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقيه ،ج2،مطبعه الفرقان ،صيدا 1953 ص 69.
[3]- زيد عدنان ناجي، اقليات العراق في المعهد الملكي ،مصدر سبق ذكره، ص 132
[4]- قيس جواد علي الغريري ،موقف البلاط الملكي من نشاط الاحزاب السياسية 1921- 1939 ،المجله السياسية الدوليه ،كليه العلوم السياسية جامعه المستنصريه ،بغداد العدد الاول 2005 ص 63 .
[5]- عبد الجبار حسن الجبوري ،الاحزاب السياسية والجمعيات السياسية في قطر العراق 1980- 1958 ، دار الخبره للطباعه ,بغداد 1977 ص 78 - 80

لقد سعت حكومة 1948 والفئات الموالية لها بأبعاد لأحزاب المعارضة والمستقلين ايضا ،واجرى التصويت السري الانتخابات النواب لحرمان الاحزاب المعارضة من المشاركة فيها، وادى هذا الاهمال الى انتفاضه شعبيه في ت2 الى عام 1952 تمثلت بتظاهرات واسعة شملت عموم البلاد تهتف لاسقاط الوصي عبد الاله وكذلك اخراج القوات البريطانية من عموم البلاد وقد شارك في هذه المظاهرات عدد من الطلاب الجامعات والثانويات وتحولت بعدها هذه المظاهرات الى الاحتجاجات واسعه[1]،وقد تصدت قوات الشرطة الى هذه الاحتجاجات بالأسلحة النارية وقتل اكثر من 14 متظاهر وكذلك واصيب 38 من افراد الشرطة مما ادى الى استقالة حكومة مصطفى العمري وقبولها من قبل الوصي عبد الاله[2].

ومن هنا يتبين لنا ضعف السلطة التشريعية وعدم قدرتها على محاسبه الحكومة حتى ان الدستور حرم على اعضاء مجلس النواب حق الاعتراض على اللوائح القانونية و تدخل السلطة التنفيذية في شؤون ترشيح النواب وقد منح الدستور صلاحيات واسعه للملك والسلطة التنفيذية[3]

ثانيا: الواقع السياسي و مدى فعالية المعارضة البرلمانية :

لقت شهد العراق في العقود الثلاثة الاولى بعد تأسيس المملكة العراقية الحديثة تطورات ملحوظه في التعددية الحزبية وانتشار الجمعيات[4]،ففي 28 تموز 1922 صدر قانون الاحزاب السياسية والجمعيات بعد موافقه وزير الداخلية[5]، وان صدور هذا القانون الهدف منه فتح المجال القوى السياسية المشاركة في الانتخابات ، وهذا الجزء من الوعد الذي اصدره الملك فيصل في خطاب التتويج في 23 اب 1921 وقد شهدت هذه الحقبة العديد من الاحزاب السياسية المؤيدة والمعارضة الها[6]، وظهور ثلاثة تنظيمات سياسيه مثل الحزب الوطني ،الحزب الحر العراقي، و جمعيه النهضة وهي اول الاحزاب المعارضة آنذاك، وهذه كانت انطلاقة لولادة الاحزاب والجمعيات السياسية العلنية في العراق ومن هذه الاحزاب حزب التقدم برئاسة عبد المحسن السعدون الذي تاسس في تشرين الاول عام 1925 وهو اول الاحزاب التي دخلت الى المجلس النيابي العراقي وقابلها حزب الشعب المعارض الذي اسسه ياسين الهاشمي و رشيد عالي الكيلاني في تشرين الثاني عام 1925[7] ، واستطاع الفوز في بعض المقاعد النيابيه وتعد هذه الاحزاب من اقوى احزاب الثلاثينيات من القرن الماضي و بعد صدور التعليمات عام 1928 والشروع في جراء انتخابات جديدة فقد شاركت الاحزاب المعارضة العلنية في المجلس النيابي ،وهم حزب الاستقلال ،

---

[1] - عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقيه، ج7، ط4، مطبعه دار الكتب ،بيروت 1974 ص 352 -353

[2]- عبد الحسين شندل عيسى، نظام الحكم في العراق وفق دساتير الحديثه، مصدر السابق ص103

[3]- دانا عبد الكريم، حل البرلمان واثاره القانونيه على مبدا استمرار اعمال الدولة، المؤسسه الحديثه للكتب ،طرابلس 2010 ص 102

[4]- غسان العطيه، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالميه الاولى، مجله دراسات عربيه، بيروت العدد 12، 1972 ص34

[5]- احلام حسين جميل ،الافكار السياسية للاحزاب العراقيه في عهد الانتداب عام 1922 الى عام 1932 ،مكتبه المتنبي ،بغداد 1958 ص 19 ،ص22

[6]- ابراهيم خليل و جعفر عباس حميدي ,تاريخ العراق المعاصر, دار الكتب ،الموصل ، 1989 ص37

[7]- عامر حسن فياض ، الجذور الفكريه الديمقراطيه في العراق الحديث 1914 – 1939، دار الشؤون الثقافيه العامه ، بغداد 2002 ، 219 - 222

وحزب الاخاء الوطني ، وقد اثرت هذه الاحزاب في الواقع السياسي ،والجدير بالذكر ايضا تشكيل وزاره ناجي شوكت في 27 تشرين الثاني عام 1930 وحل البرلمان حكومة نوري السعيد التي ابرمت معاهده عام 1930 حيث واجهت احتجاجات من قبل الاحزاب المعارضة داخل المجلس النيابي ومن اهمها الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفرابو التمن وحزب الاخاء[1] ، واللذان طلبا بإلغاء معاهده 1930 وعدها انها لم تنسجم مع الوضع السياسي والظروف العالمية وتطوراتها الديمقراطية[2] .

ومما يجدر الاشارة اليه ودخول العراق عضو في عصبه الامم في الثالث من تشرين الاول 1932 تم منح العراق الاستقلال والاعتراف به كدولة مستقلة وقد استبشر الملك بذلك حيث كان يرغب في اجراء تحسين عام في جميع مرافق الحياة السياسية[3]، الا ان انغماس الجيش العراقي في الحياه السياسية الى حدوث انقلاب عسكري سنه 1936 من قبل بعض القادة العسكريين ومن ابرزهم الفريق بكر صدقي ليكون هذا اول تدخل من قبل الجيش في الساحة السياسية العراقية وقوبل هذا انقلاب تأييد جماهيري واسع في عموم البلاد[4] .

وفي نيسان عام 1941 قادر رشيد عالي الكيلاني مع العقداء الاربعه صلاح الدين الصباغ ،محمود سلمان ،كامل شبيب وفهمي سعيد انقلابا العسكريين ادى الى سقوط العرش الملكي وهروب الوصي عبد الاله و رئيس الوزراء نوري سعيد الى الاردن وقد شكلت حكومة جديدة بزعامة رشيد عالي الكيلاني سميت حكومة الانقاذ الوطني واستمرت حتى ايار من العام نفسه ، ثم تدخل القوات البريطانيه في اعادة عبد الاله ونور السعيد الى حكمهم مره اخرى[5] ، وعند ابرام معاهده بورتسمث من قبل حكومة صالح جبر مع الجانب البريطاني في سنه 1948 فقد واجهها العراقيون بالرفض و استائهم وانطلقت احتجاجات ومظاهرات واسعه في جميع انحاء البلاد ومن اهم هذه الاحداث التي وقعت هي انتفاضه الجسر التي ذهب ضحيتها العديد من المعارضين ،ومن اهمهم جعفر الجواهري اخو الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري وقد قمعت هذه الانتفاض التي هزت عرش الملك من قبل القوات الأمنية العراقية[6] ، واخيرا انقلاب 14 تموز عام 1958 ووقد سميت بالثورة العراقية بقياده الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف ومجموعه من الضباط الاحرار ومن بينهم رفعت الحاج سري بالتعاون مع الاحزاب المعارضة للحكم الملكي، وهذا الانقلاب اطاحه بالمملكة الهاشمية العراقية التي تأسست في اذار عام

[1]- زيد عدنان ناجي، اقليات العراق في العهد الملكي، مصدر سبق ذكره ص112 - 116
[2]- عادل غفوري خليل، الاحزاب السياسية العالميه في العراق 1946 – 1954، المكتبه العالميه ، 1984 ص 72
[3]- فيليب ويلارد ايرلاند ،العراق دراسه في تطور السياسي، ترجمه جعفر الخياط، دار الكشاف للطباعه نيبروت 1949 ص 156 - 358
[4]- وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي والانقلابات الناجحه والفاشله في العراق 1921 - 2003 ،دار الجواهري، بغداد ص 33.
[5]- قيس جواد العزاوي ،الجيش والشرطه في التاريخ العثماني، دار البدائل ،القاهره 2016 ص 767
[6]-علي الوردي ،لمحات اجتماعيه من تاريخ العراق الحديث ،ج5،دار الرشيد ،بيروت 2013 ص 225 - 226

Al-Mostansiriyah journal for arab and international studies

1921 من قبل الملك فيصل الاول ،و انتهت هذه الحقبة بسقوط الملك فيصل الثاني وقتله مع الوصي عبد الاله ورئيس الوزراء العراقي نوري سعيد واعلان اول الجمهورية عراقية 14في تموز عام 1958[1].

ومما تقدم لاحظ ان دور المعارضة البرلمانية في الحقبة الملكية قد لعب دورا هاما ولاسيما في بعض القرارات المفصلية لكن بسبب حداثه التجربة البرلمانية في العراق قيدت من عملها في بعض القرارات في ذلك الوقت .

المطلب الثاني :المعارضة السياسية في ظل النظام الجمهوري .

لمعرفة دور المعارضة البرلمانية في العهد الجمهوري سوف نقسمها الى مرحلتين :الاولى تمتد من ولادة النظام الجمهوري عام 1958 الى عام 1968 ،اما المرحلة الثانيه التي تمتد من سنه 1968 الى سنه 2003 ،وقد شهدت هذه المرحلة نظام الدكتاتورية متفردا في السلطة السياسية و سيطره حزب واحد على مفاصل الدولة .

قاد الجيش العراقي بقياده الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومجموعه من الضباط الاحرار ثوره 14 تموز عام 1958 وهو يعد ثالث نقلاب عسكري في العراق غير مجرى الاحداث وادي هذا الانقلاب الى سقوط الحكم الملكي الذي تاسس في 11 تموز عام 1921[2] ، وفي يوم 14 تموز 1958 صدر مرسوم جمهوري بتشكيل اول وزاره في عهد الجمهوريه برئاسه عبد الكريم قاسم وكان نائبا لرئيس الوزراء عبد السلام عارف وشكلت(11) وزارة في هذة الحقبة[3] ، وفي 27 تموز صدر الدستور العراقي المؤقت الذي يحتوي على 30 ماده قانونيه موزعه على مقدمه و اربع ابواب واوكلت السلطتين التشريعية والتنفيذيه الى مجلس الوزراء حسب الماده 21 ،22 من الدستور العراقي[4]، اي ان معظم دساتير جمهوريه العراق جاءت نتيجه التوجهات القابضين على السلطة وليس عن طريق الشعب[5] ، وشهد العراق في هذه المرحله احتجاجات 12 دمويه تسددت ما بين انقلابات على نظام الحكم ومعارض بعض الاحزاب السياسية ومن اهم هذه الاحداث الحرب الاهليه في الموصل في اذار عام 1959 و تمرد الجيش هناك على حكم عبد الكريم قاسم الذي تم قمعه بكل شراسه حتى وصل الامر الى قصف الموصل بالطائرات[6]، و في حادثه مشابهه في تموز عام 1959 شهدت كركوك احداثا الدمويه[7] ، بسبب معارضه

---

[1]- زيد قيس جواد العزاوي ،الجيش والسطه في التاريخ العثماني ،مصدر سبق ذكره، ص 66

[2]- اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ تاريخ سياسي 1958 -1963، ترجمه جرجيس فتح الله ،دار النيل للطباعه والنشر ،السويد، 1989 ص 51 .

[3]-نوري عبد الحميد العاني واخرون ،تاريخ الوزارات العراقيه في العهد الجمهوري ،بيت الحكمه ،بغداد 2034 ج1 ص 34

[4] - رعد الجده، التشريعات الدستوريه في العراق، بيت الحكمه ،بغداد ط1، 1989 ص 356.

[5]- وصال نجيب و احمد عدنان. العلاقه بين الحكومة والمعارضة في الدول العربيه ،مصدر سبق ذكره ص 52 – 53.

[6]- حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمه عفيف الرزاز، مؤسسه الابحاث العربيه ،الطبعه ط2، بيروت 1992 ص 179.

[7]- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمه زينه جابر ادريس، دار العربيه للعلوم ،بيروت،ط1، 2006 ص 218

النظام القائم وقد اسفر عن وقوع العشرات من الضحايا ما وان تحول الخلافات بين الزعيم عبد الكريم قاسم و مصطفى البرزاني في مساله الحكم الذاتي للاكراد الذي وعدت فيه حكومة عبد الكريم قاسم وادى هذا الخلاف الى حرب طاحنه بين حكومة عبد الكريم قاسم والاكراد عام 1961[1]، وشهدت ايضا هذه الحقبة صدور قانون الجمعيات والاحزاب السياسية في الاول من كانون الثاني عام 1960 الذي اجازه لبعض الاحزاب بالعمل السياسي ومن هذه الاحزاب الحزب الاسلامي والحزب الديمقراطي الكردستاني اللذان كانا معارضان للنظام عبد الكريم قاسم وقد تم حظر الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد التوترات التي تحدث في العراق وقد اغلق ايضا العديد من المقررات واعتقل بعض قادة الاحزاب المعارضة كما اغلقت صحيفه الحزب الاسلامي العراقي[2]، ان دخول الجيش في الحياة السياسية اعطها صفه الطابع العسكري واصبح تداول السلطة عن طريق الانقلابات العسكريه بدلا من الوسائل السلميه[3] ، اما في العهد الجمهوري الثاني زعامة عبد السلام عارف الذي قام بانقلاب على رفيق دربي عبد الكريم قاسم في 8 شباط عام 1963[4] ، وفي اليوم نفسه يصدر بيان رقم 15 واعلان ما يسمى المجلس الوطني لقياده الثوره من قبل الانقلابيين وهذا المجلس اصبح يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذيه و في 22 نيسان عام 1964 صدر الدستور المكون من 17 ماده قانونيه[5] .

بعد سيطره حزب البعث على زمام الحكم اصبحت مقاليد السلطة كلها في يده ومن ضمنها المجلس الوطني لقياده الثوره الذي يعد اساس السلطة الفعليه في ذلك الوقت وقد حصل حزب البعث على 16 مقعد من اصل 18 في المجلس الوطني لقياده الثوره ،كما حصل على 12مقاعد من اصل 21 في مجلس الوزراء[6]، وان من اهم الحركات التي عارضت حكومة عبد السلام عارف مجموعه علي صالح السعدي وهي جناح في حزب البعث ،والتي خرجت بمظاهرات واسعه ولمده خمسه ايام ولكن تم السيطره عليها وسحقها من قبل الجيش العراقي بزعامه عبد السلام عارف والقضاء عليها[7]، ان المعارضة في العراق تعد ظاهرة غير اعتياديه وذلك بسبب رؤيه السلطة الحاكمة ونظم الدكتاتورية وعدم السماح للمعارضة من ممارسة دورها في الحياه السياسية ،وان لا يعو رايها على راي الحكومة[8] .

وفي 13 نيسان عام 1966 قضى عبد السلام عارف في تحطم طائره هليكوبتر ومن هنا انتقلت السلطة الى اخيه عبد الرحمن عارف الذي تم انتخابه من قبل مجلس الوزراء غير المنتخب والمعين من

[1]- ليث عبد الحسن الزبيدي ،ثوره 14 تموز 1958 في العراق ،دار الرشيد ،بغداد ،1979 ص 488
[2] - مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحده للنشر ، بيروت ، 1974 ،ص 179
[3] -حامد البياتي ،شيعه العراق بين الطائفه والشبهات في الوثائق السريه البريطانيه عام 1963 -1966 ،ط1، مؤسسه النشر، لندن 1979 ص 259
[4]- نوري عبد الحميد واخرون ،مصدر سبق ذكره ،ص 33
[5]- ضياء علاوي عباس ،النظام السياسي العراقي في ظل الدستور 2005 ،جامعه بغداد كليه العلوم السياسية ،رساله ماجستير غير منشوره ،2011 ص 40 - 43 .
[6] - حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره ،ص 317
[7]--ماريون فاروق سلوغلت، من الثوره الى الدكتاتوريه العراق منذ 1958 ، منشورات الجمل، المانيا ،2003 ص 138
[8]- وصال نجيب و احمد عدنان ،العلاقه بين الحكومة والمعارضة في الدول العربيه ،مصدر سبق ذكره، ص 56

قبل الرئيس الراحل عبد السلام عارف[1]، لم تتمتع حكومة عبد الرحمن عارف بخبره واسعه في الحياه السياسية اذ كانت في عجز واضح مما ادى الى قيام بعض الحركات الاحتجاجية والانقلابات والاحزاب المعارضة والتنظيماته سريه اثرت على المشهد السياسي ولعبت المعارضة دورا هاما من عن طريق هذه الاحتجاجات والمظاهرات[2] ، ومن اهم التنظيمات المؤتمر الوطني ومن اهم نشاطات هذا التنظيم السري المعارض اصدار نشره سريه باسم(الميثاق) اذ صدر اول عدد في كانون الاول عام 1966 وكان شعارها (الوطن فوق الجميع) ومن هذه التنظيمات ايضا الحزب الاتحاد الثوري ومن اهم نشاطاته صدور النشرة السري في نيسان عام 1968 هاجمت فيها سلطه ووصفتها بانها سلطه دكتاتورية قضت على الاحزاب الثورية[3] .

وفي صبيحه 30 حزيران عام 1966 تم الانقلاب على حكومة عبد الرحمن عارف من قبل العميد الطيار عارف عبد الرزاق[4]، وتم اخماد الانقلاب بنجاح وفي يوم 31 ايار 1967 اصدر الرئيس عبد الرحمن عارف قرار العفو واطلاق سراح الضباط المشاركين في الانقلاب من بينهم العميد عارف عبد الرزاق[5] .

وقد حاول الحزب الشيوعي ايضا من تنفيذ انقلاب على حكومة عبد الرحمن عارف وقام بتنفيذها احد قيادات الحزب الشيوعي (خالد زكي) الذي قام بحركه الناصرية المتمركزة في الاهوار والتوسع في وسط وجنوب العراق ،هاجم بعض مراكز الشرطة واستولى على اسلحتهم خاض معارك بسيطة ،وقت استخدام الاعلام بهدف تحريك مشاعر الراغبين الى التحاق بالثورة عن طريق (المعارضة الوطنية) الداخلية للحزب الشيوعي[6] ،وقد حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني الالتحاق بالثورة عن طريق الاتصالات مع المعارضة الوطنية الشيوعية[7] .

شهدت هذه المرحلة كثيرا من التطورات المهمة من خلال المعارضة للحكومة القائم ومحاولات انقلاب وتعد هذه بداية للنظام الدكتاتوري الذي استطاع الوصول الى الحكم عن طريق انقلاب 17 تموز عام 1968 الذي استمر حتى عام 2003 ،وبدخول القوات الأمريكية للعراق واسقاط النظام الحاكم في 9 نيسان 2003 ومن اهم الاحداث التي مرت بها هذه الحقبة الغاء دستور 29 نيسان عام 1964 ليحل محله

[1]- كمال ديب ،زلزال في ارض الشقاق العراق 1915 ، دار الفارابي ،بيروت ،2003، ص90
[2]- محمد عبد الرحمن عريف ،عارف عبد الرزاق ابو الانقلابات العسكريه في العراق ،شبكه المعلومات الدوليه 2018.
[3]- زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق 1966 -1968 ، دار اسامه للنشر والتوزيع عمان ،ط1، 2012 ص 141 - 140
[4]- جمال مصطفى ،انقلابات فاشله في العراق، المكتبه شرقيه ،عمان 2012 ص8.
[5]زينب عبد الحسن الزهيري ،عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق من 1966 -1968 مصدر سبق ذكره ،ص 78 - 85
[6]سيف الدين الدوري انقلابات العسكريه والصراعات على السلطة في العراق الجمهوري دار الحكمه لندن الطبعه الاولى 2019 صفحه 205 الى 210
[7]- سيف الدين الدوري ،القلابات العسكريه والصراعات على السلطة في العراق الجمهوري، مصدر قد سبق ذكره ، 2004 ،ص 215 .

الدستور العراقي المؤقت الذي صدر في 21 ايلول عام 1968 ،والذي تكون من 95 ماده موزعه على خمسه ابواب ومقدمه[1] .

ومن اهم الاحداث التي حدثت هي عدة انقلابات ومن بينها محاوله الانقلاب الفاشل من قبل اللواء الركن عبد الغني الراوي في عام 1970 [2]، وكذلك محاوله ناظم كزار الانقلابيه في 1973 وفشلت هذه المحاولة ايضا وتم اعدام ناظم كزارمع 32 شخصا [3] .

اعلن الرئيس احمد حسن البكر في 16 تموز عام 1979 ، عن تنحيه عن الحكم لصالح النائب صدام حسين واخذ نظام الحكم طابعا دكتاتوريا اذ لم يسمح صدام حسين باي معارضه ضد حكمه[4] .

وفي 22 تموز 1979 قام (صدام حسين) بارتكاب اول مجزره في قاعة الخلد و تم تصفيه بعض رفاقه من قيادات حزب البعث خوفا من التامر ضده[5]، ان النظام الحاكم قام بتصفيه جميع الاحزاب المعارضة له ،و التي تعمل بصوره سريه داخل العراق ،وحتى حزب البعث لم يسلم من هذه التصفيات فان معظم الاحزاب حولت عملها الى خارج العراق خوفا من بطش نظام الحكم بها ،ومن ضمن هذه الاحزاب حزب الدعوة الاسلامية الذي قام بشن هجمات متقطعة داخل الاراضي العراقيه لا سقاط النظام انذاك ، وقد شاركت ايضا الاحزاب الإسلامية مثل المجلس الاعلى الاسلامي بجناحيه العسكري وتسلل الى داخل العراق ،و القيام بهجمات عسكريه للإطاحة بالنظام الدكتاتوري ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب قمعية النظام انذاك ،ففي بداية التسعينات من القرن الماضي تأسست مؤتمرات وفصائل معارضة وعقدت مؤتمرات خارج العراق منها مؤتمر بيروت عام 1991 والمؤتمر الوطني في فيينا عام 1992 و مؤتمر نيويورك عام 1999 و مؤتمر لندن عام 2002 ،ان جميع هذه المؤتمرات التي عقدت كانت غايتها الاطاحة بالنظام القائم مع انها قد فشلت في هذا الهدف لكنها كانت جريئة في نضالها وتصديها[6] ، ومن الجدير بالذكر ان انتفاضات انتفاضه كرديه جرت في 14 اذار عام 1991 اعلنت رفضها للنظام[7] ، واستطاعت الانتفاضه السيطرة على المحافظات الشمالية مثل كركوك واربيل ودهوك وسليمانية الا انها لم تدم طويلا وتم قمعها من قبل النظام الدكتاتوري في 28 لسنه 1991[8]، وكذلك الانتفاضة الشعبانيه في

---

[1]- نوار سعد محمود الملا ,العراق بين العهدين الملكي والجمهوري 1920 -2003 ،كليه الاداب والعلوم جامعه الشرق الاوسط ،رساله ماجستير غير منشوره، 2010 ص 155

[2]- محسن جبار العارضي ،نافذه على التاريخ السياسي العراقي المعاصر ،حقوق الطبع محفوظه للمؤلف ،بغداد 2012 ص65

[3]- شامل عبد القادر ،ناظم كزارسيره اقوى مدير امن عام في تاريخ العراق السياسي الحديث 1968- 1973 واثار القلاب الفاشله ،مكتبه المجله ،بغداد ط2، 2015 ص 184 - 205

[4] - جمال اديب ،زلزال في ارض الشقاق :العراق 1915 - 2015 ،دار الفارابي ،بيروت 2003 ص 127

[5] - وسيم رفعت عبد المجيد ،العراق الانقلابي الانقلابات الناجحه والفاشله في العراق 1921- 2003 ،مصدر سبق ذكره ص 201

[6]- بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 الواقع والمستقبل ،جامعه بغداد كليه العلوم السياسية ،رساله ماجستير غير منشوره 2013، ص 71 - 72

[7]- عبد الرحمن سليمان الزيباري ،الوضع القانوني لاقليم كردستان العراق في ظل القواعد القانونيه الدولي العام، دراسه تحليليه ناقده، مؤسسه مو كرياني للطباعه والنشرن اربيل 2012 ص 405 -506

[8] - مكرم الطالباني ،مراحل تطور الحركه القوميه الكرديه نمؤسسه حمد للطباعه والنشر ،السليمانيه 2009 ص 580 - 513

شهر اذار عام 1991 التي قام بها الشعب العراقي ضد النظام الدكتاتوري الحاكم وسيطرت الانتفاضه على 14 محافظه في جنوب ووسط العراق والشمال ايضا ولم تسلم هذه ايضا من القمع والتصفيه باستخدام ابشع الوسائل العسكريه والإبادات الجماعية ضد الشعب العراقي من قبل النظام البعثي وتم السيطره عليها ومما تقدم يتضح انعدام وجود المعارضة البرلمانية في العراق بسبب طبيعه النظام القائم في تلك المرحله فضلا عن انعدام وجود البرلمان وان وجد فانه يكون صوريا وشكليا وهذه نتيجة للأنظمة الدكتاتورية التي لا تسمح بالتعددية الحزبية[1].

تميزت الحياه السياسية بالتعددية الحزبية وظهرت بوادر المعارضة البرلمانية من مطلع القرن العشرين ولقد كان دورها فاعلا ومؤثرا في الحياه النيابيه بسبب وجود النظام النيابي وقد اقدمت هذه الظاهرة بسبب التغير الذي شهد العراق في سنه 1958 وهذه هي بدايه النظام الجمهوري بالعراق وامتد الى استلام حزب البعث زمام السلطة السياسية وهيمنه الحزب الواحد على سلطه 2005[2] ، واستمرارها حتى سقوط النظام الدكتاتوري 9 نيسان 2003 وفي هذه المرحلة شهداء العراق انفتاح واسعا لتأسيس الاحزاب السياسية والجمعيات .

الا انه قد افرد الحرمان السياسي ولاده فوضى حزبيه وصلت الى تاسيس مئات الاحزاب والجمعيات وقد قدرت اعدادها في الانتخابات 31 كانون الثاني 2005 باكثر من 200 حزب سياسي وكيان وقد تصاعدة اعداد الاحزاب في العراق حتي وصلت 300 كيان او حزبا في انتخابات 15 كانون الاول 2005[3]، نظرا لوجود تنوع في النسيج الاجتماعي ، لذلك فالتجانس الاجتماعي، و الاجتماع السياسي هما شرطان اساسيان للديمقراطية وهذا الكم الهائل من الاحزاب قد ولد الديمقراطية التوافقية (المحاصصة)الذي تشكلت حكومة 2005 على اساس التوافق السياسي وتقسيم المناصب السيادية حسب هذا توافق وليس من خلال الاستحقاق الانتخابي لذلك لا نرى وجودا لاي معارضة برلمانية او سياسيه ومن هنا نصل الى احد اسباب غياب المعارضة البرلمانية في العراق فكل الكتل الفائزة حاولت الوصول الى المناصب وتقسيم الغنائم السلطوية[4]، فضلا عن ذلك ان الساسة العراقيون لم يفهموا من المعارضة الى الرفض والنقد والتعالي وذلك بسبب النقص الواضح في الثقافه السياسية فكيف لنا ان نفسر وجود رئيس جمهوريه كردي

[1]- سلمان رشيد محمد الهلالي، الانتفاضه الشعبانيه في العراق عام 1991 ، شبكه المعلومات الدوليه متاح على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp=2019

[2]- فاتن محمد رزاق ،واقع ومستقبل التعدديه السياسية في العراق بعد التغيير، نشرة الرأي الاخر، شهر نيسان، كليه العلوم السياسية جامعه المستنصريه، 2014 ص 30

[3]- نغم محمد صالح، التعدديه الحزبيه في العراق ومتطلبات نجاحها ،مجله العلوم السياسية ،العدد 35 ،كليه العلوم السياسية بغداد ،2008 ص 212 .

[4]- عبد الجبار احمد عبد الله ،العراق بين السياسه الانتخابات سياسه الانتخاب وانتخاب السياسه ,مجله العلوم السياسية ,العدد 33 كليه العلوم السياسية ،جامعه بغداد 2006 ص 195

ونائبيه الاول شيعي والثاني سني و ان يكون رئيس وزراء العراقي شيعي ونائبيه الاول كردي والاخر سني حتى في المجلس التشريعي يكون رئيس المجلس سني ونائبه الاول شيعي والثاني كردي ومن هنا نلاحظ تقسيم القائم على توزيع المناصب بينهم من خلال المشاركه وطنيه ،وهذا ما يعكس لنا غياب المعارضة البرلمانية بسبب توزيع المناصب على كل الاطراف ان الانتخابات في كل دول العالم تقوم على مبدأ الربح والخسارة والخاسر يكون معارضة اما في العراق لا توجد خسارة في الانتخابات وذلك لان تقسيم الحكومة والمجلس التشريعي يتم على اساس مذهبي او طائفي وهذا كله بحجه مشاركه جميع الطوائف والمذاهب في تشكيل الحكومة[1]، ان الوضع القانوني للمعارضة اما ان يكون شرعيا او غير شرعيا فالمعارضة غير شرعيه ان تعترف الحكومة بوجودها وشرعيتها و تسمح لها بالمشاركه عن طريق النخب السياسية والقوى التي انخرطت في العمليه السياسية ، او عن طريق المؤسسات ويمكن عملها او معارضتها على بعض القرارات الجزئية وتصحيح مسار الحكومة والمجلس التشريعي واما المعارضة غير الشرعيه فهي التي تعدها الحكومة غير شرعيه ، لانها ترفض العمليه السياسية برمتها ولا تريد حتى المشاركه فيها[2] .

لقد لعبت الاحزاب السياسية دورا اساسيا وواضح، وخصوصا في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على طابع التعددية السياسية[3] ، أي ان وجود المعارضة التي يمكن بواسطتها مراقبه السلطة و الاداء الحكومي وتصحيح مسارها و البت بأهم القضايا المصيرية[4] ، لأنها تحقق التوازن بين السلطتين من خلال مراقبه العمل البرلماني وذلك لان أي نائب من النواب يستطيع الحصول على الوثائق القانونية والمعلومات في مختلف المجالات من اي جهة رسميه او حكومية دون قيد او شرط وهذا يساعد في الوصول الى الحقيقة وكشف ملفات الفساد او سرقه المال العام عن طريق المراقبه في كافه المجالات[5].

ان عدم وجود معارضه واضحه داخل المجلس النيابي في العراق ،الا في بعض الحالات من رفض بعض القرارات والقوانين الصادرة من قبل المجلس التشريعي هذا لا يعني ان هناك معارضه حقيقيه بل هي خلافات على مسائل معينة بين الاحزاب والكتل داخل المجلس النيابي ومن هنا يمكن الاستشهاد ببعض الخلافات التي حصلت بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان بسبب الخلاف الواضح على المناطق المتنازع عليها في حكومة 2010[6] , والتصدي لبعض القرارات من قبل الكتل السياسية ،

[1]- احمد يحيى الزهيري، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام 2003 ،مكتبه السنهوري، بيروت، 2016 ص 175- 177
[2]- احمد يحيى الزهيري مصدر المصدر نفسه
[3]- ماجد محي الفتلاوى، المشاركه السياسية والاليات والعوامل المؤثره ،دار الرأيه للنشر ،بابل ص 13
[4]- عبد الحليم عبد الجليل، ازمه المعارضة في النظام السياسي المعاصر ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندريه 2013 ص53
[5]- نصير ابراهيم على، دور البرلمان والاجهزه الرقابية في مكافحه الفساد الاداري، مركز الدراسات العربيه، مصر 2019 ص 120
[6]-رحيم ابراهيم الحمراني، معوقات تطبيق النظام البرلماني في العراق بعد عام 2005 ،اطروحه دكتوراه غير منشوره ،معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف 2018 ، ص782

ورفضهم لبعض القوانين والمقترحات في المجلس النيابي وهذا لا يعد معارضه حقيقيه بقدر ما هو تبويب لمصالح الكتل والاحزاب داخل البرلمان[1] .

الخاتمة :

في ختام بحثنا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالاتي :

الاستنتاجات :

1- ان العراق بحاجه ماسة الى وضع استراتيجية لنشر الوعي السياسي من خلال تدعيم مفهوم الديمقراطية وثقافة قبول الاخر و قبول التعددية المجتمعية لأغراض تغيير جذري للمعضلات التي تم توارثها من النظام الدكتاتوري السابق.

2- من اجل الالمام بالصياغات القانونية والفنية وكيفيه تفسيرها ،لابد من دورات تأهيلية لا عضاء البرلمان الجدد ليمكنهم من صياغة القوانين وتشريعها .

3- يجب ان تكون المعارضة حتميه لان دورها رقابي و تقويمي ولتوازن الهيمنة داخل مجلس النواب ،وهي ليست اقلية بسبب واجباتها ثقيلة المتمثلة بالرقابة على الحكومة .

4- يجب تركيز المعارضة بجزبين او اكثر لتقوية عملها في الرقابة الحكومية، وتحقيق الاهداف المطلوبة لتصحيح مسار الحكومة من خلال مراقبة الاعمال و كشف الفساد .

5-المهم في كون الديمقراطية انها تفرز اغلبيه لتقوم بمهام تشكيل الحكومة واقليه تكون معارضه ، وهذا ما تحققه والانتخابات ومن حق اي حزب ان يقوم بعمل المعارضة وهذا حق كفله الدستور العراقي .

6- اذا تتبعنا دور المعارضة البرلمانية داخل النظام السياسي في العراق منذ تاسيس الدولة العراقية ونشوء اول مجلس نواب عراقيين نلاحظ وجود معارضة برلمانية في الحقبة الملكيه ، صحيح انها ضعيفه نوعا ما لكنها مؤثرة في بعض القرارات الهامة، وعند الانتقال الى الجمهوريات الاربعة نلاحظه غياب دور المعارضة البرلمانية بسبب عدم السماح بولادة معارضة، ويعود السبب الى تغير النظام من نظام برلماني الى نظام دكتاتوري عسكري .

7- ان من معوقات انعدام المعارضة البرلمانية هي حكومة الشراكه الوطنيه التي تسمح لجميع الاحزاب المشاركه في الحكم وتقسيم المناصب بينها ،ان اهم مبدا في الانتخابات هو الربح والخسارة وبسبب الشراكه الوطنيه اصبح الكل الفائزا في الانتخابات، وهذا عطل دور هام في البرلمان هو انعدام وجود خاسر ومن ثم انعدام وجود معارضة برلمانية، وهذا ادى الى ضعف سيطرة البرلمان وانعدام الرقابة على

[1]-114 صادق احمد علي يحيى الاستجواب تواسيل الرقابه البرلمانية على اعمال الحكومة دراسه مقارنه المكتب الجامعي الحديث الاسكندريه 2008 صفحه 156 الى 157

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الحكومة، لان جميع الكتل مشاركه في السلطة التشريعية وفي السلطة التنفيذية ومن ثم عدم قدرة هذه الكتل على مساءله ممثليها ، لانهم تابعون الى هذه الكتل مما يجعل برلمان غير قادر على محاسبة الحكومة بسبب المحسوبيه والمجاملات اضافة الى غياب واضح للمعارضة البرلمانية وان وجدت تكون ضعيفه وفردية.

8- ضمن الدستور العراقي 2005 حق وجود معارضة برلمانية عن طريق نصوصه و احترام التعددية السياسية و حق السؤال والاستجواب وسحب الثقه من النائب في حين ثبت علنه الفساد ، ولكن بسبب المحاصصة السياسية والديمقراطيه توافقيه انعدم وجودها ، صحيح انها وجدت معارضة برلمانية احتضنها تيار الحكمه في الاونة الاخيرة .

9- ادى غياب المعارضة البرلمانية ما بعد 2005 الى اعتماد الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية و العراقية ، و هذا ما جعل النظام العراقي هشا لانه اصبح اساس لتشكيل الحكومات المتعاقبة، ان نظام التمثيل النسبي لم يفرز اغلبية متجانسة ومنسجمة، فضل على انه ادى الى ائتلافات غيرقادرة على ادارة الدولة .

التوصيات :

1- تفعيل دور المعارضة البرلمانية لضمان مراقبه السلطة التنفيذيه من قبل السلطة التشريعية .

2- تجنب العمل في الديمقراطية التوافقيه والابتعاد عن المحاصصة

3- العمل على نشر الوعي والثقافة السياسية في المجتمع العراقي .

4- العمل على تنظيم الاحزاب وتقليل من كثرتها المفرطة.

5- ضرورة الاخذ بالحسبان على تطوير النظام الانتخابي مع مراعاة ان تكون هناك انتخابات تتسم بالشفافية والنزاهة.

6- لا بد من معالجه ضعف الاداء التشريعي وتطوير قدرة النائب عن طريق زجهم في دورات تاهيليه .

7 - العمل على معالجه ضعف الاداء الخدمه عن طريق مراقبه القطاع الخدمي وتفعيل الرقابه عليه.

8 - العمل على تفعيل الاداء الرقابي من خلال مراقبه العمل الحكومي .

9- ضرورة معالجة حالات الفساد والحد من انتشارها من خلال مراقبه المؤسسات الحكومية عن طريق توفير من شان متخصصة لمعالجة قضايا الفساد.

الكتب:

1- مختار الصحاح محمد ابن ابي بكر بن عبد القادر الرازي مختار الصحاح دار الكتب العربي بيروت 1982

2- يوسف معلوف، منجد اللغه ،دار السلام للنشر ،الطبعة الخامسة والثلاثون، طهران،1996 ،.
3- يوسف معلوف ،المنجد في اللغة العربية ، دار الشرق طبعه 2 ،بيروت 2021 .
4- احمد مختار عمر، اللغة العربية المعاصرة ،علم الكتاب، القاهرة 2008 ،
5- عبد الحكيم عبد الجليل المغشي، ازمه المعارضة في النظم السياسي المعاصرة ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .2012
6- اشرف مصطفى توفيق، المعارضة ،دار العربي للنشر والتوزيع ،القاهره 1979
7- احمد سعيفان ،قاموس المصطلحات السياسيه والدستوريه، مكتبة لبنان ، بيروت ،2004
8- عصام سليمان ،مدخل المعارضة الى علم السياسة ،دار النضال للطباعة ،بيروت الطبعة الثانية 1989
9- حسان محمد شفيق العاني ،الانظمه السياسية والدستوريه المقارنه مطبعه التعليم العالي ،جامعه بغداد 1986 - ،

الدراسات والبحوث :

1- اسماعيل الشطي ،عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطه في الوطن العربي، ازمه المعارضة السياسيه العربيه ،يصدرها مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت الطبعه الاولى ،2001 ،
2- احلام حسين جميل ،الافكار السياسية للاحزاب العراقيه في عهد الانتداب عام 1922 الى عام 1932 ،مكتبه المتنبي ،بغداد 1958
3- اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ تاريخ سياسي 1958 -1963، ترجمه جرجيس فتح الله ،دار النيل للطباعه والنشر ،السويد، 1989
4- احمد يحيى الزهيري، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام 2003 ،مكتبه السنهوري، بيروت، 2016.
5- حافظ علوان حمادي ،المعارضة السياسية دراسه تحليليه لشروطها وظائفها' مجله العلوم السياسية ،جامعه جيهان ،السليمانيه ،المجلد الاول ،العدد الثاني 2018،
6- افين خالد عبد الرحمن، المجلس القانوني لعضويه البرلمان دراسه مقارنه ،المركز العربي ،القاهره ،ط1، 2017 –
7- حسين علوان البيح ،الديمقراطيه واشكاليه التعاقب على السلطة ،في مجموعه الباحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،الطبعه الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2000-
8- حامد البياتي ،شيعه العراق بين الطائفه والشبهات في الوثائق السريه البريطانيه عام 1963 -1966 ،ط1، مؤسسه النشر، لندن 1979
9- خميس دهام حميد، المعارضة في اقليم كردستان العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية ،مجله دراسات دوليه ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليه، 2014 العدد 57
10- سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها ،مؤسسه موكرياني للبحوث والنشر، دهوك طبعه الاولى 2011،
11- عماد صلاح عبد الرزاق ،الفساد والاصلاح السياسي ،رساله ماجستير غير منشوره ،كليه العلوم السياسية جامعه ،بغداد 2000 .
13- فراس الجوراني، المعارضة السياسية بين المصالح العامه والمصالح الشخصيه ،الموقع الالكتروني وكاله الانباء براثا، العدد بلا ، 2019 –
14- فاضل الصفار ،الحريه السياسيه دراسه مقارنه في المعالم والضمانات ،دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر، الطبعه الاولى ، بيروت ،2008 .
15- قيس جواد علي الغريري ،موقف البلاط الملكي من نشاط الاحزاب السياسية 1921- 1939 ،المجله السياسية الدوليه ،كليه العلوم السياسية جامعه المستنصريه ،بغداد العدد الاول 2005.

Al-Mostansiriyah journal for arab and international studies

16[1]- عمر هاشم ربيع ،الرقابه البرلمانية في النظم السياسية ،الدراسه في تجربه مجلس الشعب المصري ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه ،القاهره، 2002 ص 18، ص 82 [1]
17-عبد الحكيم عبد الجليل ،محمد فايد المغني المغيشي ،المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي الوضعي،مفهومها ،اهميتها ،واقعها ، دراسه مقارنه ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندريه 2006 .
18-- عبد الجبار حسن الجبوري ،الاحزاب السياسية والجمعيات السياسية في قطر العراق 1980-1958 ، دار الخبره للطباعه ,بغداد 1977
19- غسان العطيه، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالميه الاولى، مجله دراسات عربيه، بيروت العدد 12، 1972
20- عامر حسن فياض ، الجذور الفكريه الديمقراطيه في العراق الحديث 1914 – 1939، دار الشؤون الثقافيه العامه ، بغداد 2002 ،
21- محسن جبار العارضي ،نافذه على التاريخ السياسي العراقي المعاصر ،حقوق الطبع محفوظه للمؤلف ،بغداد 2012
2006
22- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعه المصطلحات السياسيه والفلسفيه الدوليه ، الطبعه الاولى ،بيروت –لبنان، دار النهضه العربيه 2008

المصادر الاجنبية

Robert A. Dahl,polyarch ; participation and opposition,Now Haven , CT ;Yale - university ,1970 ,

مصادر الانترنت :

زارا مستو ،اهميه المعارضة في النظام السياسي ،الحوار المتمدن العدد 3361 ، 8-3-2012 شبكه المعلومات الدوليه http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298161&r=0